إدارة السياسات الاقتصادية
مصرف قطر المركزي

الأسئلة الموجهة لسعـادة نائـب المحافـظ
من مجلـة البيـان

أكتوبر 2005

السؤال الأول:

انشـغلت المصارف المركزية في العالم العربي بالتقيد بتعليمات منظمة "غافي" لمكافحة تبييض الأموال، فمـا هو الدور الذي لعبه مصرفكم في هذا المجال، علماً أن مصارف كثيرة تشكو من آلية تنفيذ تلك تلك التعليمات ؟

الإجابـة:

يعـد مصـرف قطر المركزي هو السلطة الرقابية المنوط با الإشراف والرقابة على المؤسسات المالية العاملة في دولة قطر والتي تضم إلى جانب البنوك والمصارف، شركات الصرافة والتمويل والاستثمار.

وكمـا هـو مـتعارف عليه عالمياً عن دور البنوك المركزية في هذا الصدد فإن نظام الإشراف لدى المصرف يعتمد على الأساليب الأساسية التالية:

1. **التفتيش الميداني.**
2. **الإشراف المكتبي.**

والغرض الذي يسعى إليه المصرف هو التحقق من إلتزام المؤسسات المالية بالتعليمات الصادرة إليها.

وقـد حرص مصرف قطر المركزي دائماً على الوفاء بالالتزامات والمتطلبات الدولية المتعلقة بمكافحة غسـل الأموال وتمويل الإرهاب وخاصة تلك الضوابط والتوصيات الصادرة عن فريق العمل المالي الدولي FATF.

وقد ظهر ذلك من خلال الإجراءات التالية التي اتخذها المصرف:

1. **إصدار تعليمات تنفيذية للمؤسسات المالية تتضمن كافة الضوابط والتدابير والإجراءات التي يجب تطبـيقها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد تمت صياغة هذه التعليمات بحيـث تشتمل على أحكام التوصيات الأربعين (الخاصة بمكافحة غسل الأموال) والتوصيات الخاصة الثمانية (المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب) ومتابعة تحديثها حسب المتطلبات الدولية.**
2. **تـزويد المؤسسـات المالية بدليل إرشادي حول أنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأساليب مكافحتها.**
3. **الارتقـاء بمستوى الأداء في المؤسسات المالية وتقوية مراكزها المالية وذلك من خلال الإجراءات التالية:**

أ- **الحرص على وجود استراتيجية أو سياسة عامة وأنظمة وآليات عمل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى هذه المؤسسات.**

ب- **الاهـتمام بعنصر التدريب من خلال تنظيم العديد من الدورات والبرامج التدريبية لموظفي المؤسسات المالية.**

ت- استحداث وظيفة مسئول المتابعة لدى المؤسسات المالية والذي يعتبر الشخص المسئول عن التحقق من تنفيذ تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المؤسسة، إلى جانب إخطار وحدة المعلومات المالية عن المعاملات المشبوهة.

وقد اشترط في من يتم تسميتهم لشغل هذه الوظيفة توفر الكفاءة والخبرة والمؤهلات العلمية اللازمة لذلك.

4. التحقق من التزام كافة إدارات وفروع المؤسسات المالية بتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ويتم ذلك بشكل دوري أثناء برامج التفتيش الميداني. بالإضافة إلى تحويل أي معاملات مشبوهة يكتشفها المفتشون إلى وحدة المعلومات المالية.

5. تأسيس وحدة المعلومات المالية وإنضمامها إلى مجموعة الأجمونت ومباشرتا كافة الإجراءات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة قطر.

6. التنسيق الفعال مع المؤسسات المالية من جانب والسلطات الرقابية الأخرى وجهات في إنفاذ القانون من جانب آخر لتفعيل إجراءات المكافحة.

السؤال الثاني:

تصرح معظم المصارف العربية بأنها تحضرت لتطبيق معايير "بازل 2"، فهل ينسحب ذلك على كل المصارف في بلدكم الزاهر، وأي نسب ملاءة تحققت لدى مصارفكم ؟

الإجابة:

تتمتع البنوك القطرية بملاءة مالية عالية ونسب كفاية رأس المال لديها أعلى من النسبة المقررة من لجنة بازل (أي الـ 8%) حيث تصل إلى 24% في متوسط البنوك. وقد تم اعتماد نموذج حساب كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل 2 "المعيار الموحد" وتشير الاختبارات التي تم إجراؤها على هذا النموذج إلى أن البنوك أصبحت مهيئة لتطبيق بازل 2 قبل 2006.

السؤال الثالث:

تتصـاعد مطلع كل سنة الدعوات إلى تحقيق عمليات دمج بين المصارف العربية لخلق كيانات مالية تقارب نسبياً الكيانات الأجنبية، فهل تحققت مثل هذه الاندماجات عندكم، وما هو العائق في طريق تحقيقها، وماذا تقترحون ؟

الإجابـــة:

حـدث في عام 2004 أن اشترت بنوك خليجية هي بنك الكويت الوطني والبنك الأهلي البحريني حصصاً تصل إلى 40% في بنكين قطريين هما بنك قطر الدولي "كرندليز قطر سابقاً"، والبنك الأهلي "البنك الأهلي القطري سابقاً". ولا يوجد عوائق تنظيمية أمام أي رغبة للاندماج بين البنوك القطرية ويتوقف ذلك على إرادة المساهمين، وإدارات البنوك.

السؤال الرابع:

إضافة إلى ما أشرنا إليه أعلاه، ما هي التحديات التي تواجه الصناعة المصرفية العربية في العام 2006 ؟

الإجابـــة:

البـنوك العربـية مطالبة بالتحديث المستمر لمواكبة التغيرات التي تحدث في الصناعة المصرفية العالمية فضـلاً عن أنها مطالبة بالتقيد بتطبيق قرارات ومعايير بازل 2 وهو ما يحتاج إلى مزيد من بذل الجهد. وعـلى البنوك أيضاً تطوير خدماتها وتحسين علاقاتها مع العملاء لتتمكن من مواجهة التحديات التي يفرضها الانفتاح ودخول مصارف أجنبية.

السؤال الخامس:

ما هو تأثير ارتفاع أسعار النفط على القطاع المصرفي العربي، وما هي السلبيات والإيجابيات؟

الإجابـــة:

يـؤدي ارتفـاع أسعار النفط إلى زيادة مداخيل الدول المنتجة للنفط وإلى زيادة الودائع لدى البنوك وزيـادة حجـم أعمالها بارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي وحصيلة ذلك زيادة في أرباح البنوك،

وذلك ما شاهدناه في الأعوام الثلاثة الماضية التي ارتفعت فيها أسعار النفط فتضاعفت أرباح البنوك. وقد تكون هناك بعض السلبيات الناتجة عن ارتفاع معدلات التضخم وزيادة تكاليف التشغيل.